المصدر : الأهـــــــــرام
التاريخ : ٢٤ مايـــو ١٩٦٧

ملف كامل عن مشكلة خليج العقبة وتطوراتها القانونية واجراءات الملاحة فيه

□□ ليس هناك اى سند تاريخى او قانونى يمكن ان تستند اليه اسرائيل ـ او الولايات المتحدة الامريكية ـ فيما تزعمه من ان مياه خليج العقبة مياه دولية ، فان كافة الاعتبارات التاريخية والاستراتيجية والقانونية تؤكد ان مياه الخليج مياه عربية اقليمية مغلقة تخضع لسيادة الجمهورية العربية المتحدة والاردن والمملكة السعودية ، ولا ينطبق عليها حق المرور بالنسبة للسفن الاسرائيلية ، كما ان مضيق تيران جزء من المياه الاقليمية للجمهورية العربية المتحدة ، ولا يمكن اعتباره «مضيقا دوليا» باى حال من الاحوال ، لانه لا يصل بين بحرين عامين ،

كما ان وجود اسرائيل فى « ايلات » ـ التى كانت تعرف ببلدة أم رشرش الى أن تخلت عنها القوات الاردنية سنة ١٩٤٩ دون مبرر ـ هو مجرد وجود عسكرى بحت، لا يعد حدودا اقليمية، بل انه يخالف اتفاقيات الهدنة لسنة ١٩٤٩ وقرارات الامم المتحدة فى كل ما يتعلق به .

ولقد ذكرت الانباء أن الولايات المتحدة تستند الى خطاب بعث به جون فوستر دالاس الى آبا ايبان وزير خارجية اسرائيل فى ١١ فبراير سنة ١٩٥٧ قال فيه انه «[illegible]ية لخليج العقبة والمرور فيه ، فان الولايات المتحدة تعتقد [illegible]ن الخليج يمثل مياها دولية ، وانه ليس من حق اية امة ان تمنع المرور الحر البرىء فيه ، وعبر المضايق المؤدية اليه » .

وعلى هذه الصفحة ، ينشر « الاهرام » فيما يلى ملفا كاملا لموضوع خليج العقبة كله ، وكافة النقاط المتعلقة بالملاحة فيه ، وفى مضيق تيران ، وحقوق الجمهورية العربية المتحدة الشرعية فيهما ، وهى النقاط التى يحاولون تمويهها ، أو التشويش عليها هذه الايام . ويوضح هذا الملف بما لا يدع مجالا للشك حقوق الجمهورية العربية المتحدة القانونية والشرعية والتاريخية والاستراتيجية فى تأمين سيادتها وحماية أراضيها □□

سيادة مصر الكاملة على مياهها الاقليمية فى الخليج لم تكن موضع شك فى أى وقت من الأوقات

وجود موقع لاسرائيل على جزء من الخليج لا يعد حدودا اقليمية ويخالف اتفاقيات الهدنة وقرارات الامم المتحدة

اولا : نشوء المشكلة وتطوراتها :

• قبل العدوان الثلاثى :

① لم يكن لاسرائيل وجود على خليج العقبة عند توقيع اتفاقية الهدنة المصرية الاسرائيلية فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩، الى أن اخلت القوات الاردنية ـ بدون أى مبرر ـ منطقة بير قطيطى وبلدة أم رشرش (ايلات) يوم ٦ مارس ١٩٤٩ واحتلتها القوات الاسرائيلية فى اليوم التالى وانشأت ميناء ايلات . وقدمت مصر وقتها باحتجاج الى لجنة الهدنة .

② فى ٣ ابريل ١٩٤٩ تم توقيع اتفاقية الهدنة الاردنية الاسرائيلية دون ان تثير الاردن مسألة احتلال اسرائيل للمنطقة .

③ فى ٨ فبراير ١٩٥٠ اصدرت لجنة الهدنة المصرية الاسرائيلية المشتركة ـ اثر الاحتجاج المصرى ـ قرارا بعدم مخالفة اسرائيل لاتفاقية الهدنة المصرية الاسرائيلية [illegible]

④ [illegible] مع المملكة العربية السعودية ، قامت القوات المصرية باحتلال جزيرتى « صنافير » و « تيران » وهما الجزيرتان اللتان تتحكمان فى مدخل خليج العقبة .

⑤ قامت القوات المصرية بتركيب مدفعية سواحل فى منطقة «راس نصرانى» سيطرت تماما على الملاحة فى الخليج .

⑥ ارسلت وزارة الخارجية المصرية فى ٢٨ فبراير ١٩٥٠ مذكرة الى الحكومة البريطانية بوصفها الدولة التى تستعمل الخليج لتموين قواتها فى الاردن ، تفيدها بأنها قد قامت باحتلال الجزيرتين بالاتفاق التام مع الحكومة السعودية ، وان هذا الاحتلال لن يمس المرور البرىء وفقا للعرف الدولى ومبادىء القانون الدولى المقررة ، كما ابلغت السفارة الامريكية بمذكرة مماثلة فى ٣٠ يناير ١٩٥٠ .

⑦ قامت مصلحة الموانى والمنائر فى مصر بالاتفاق مع وزارة الحربية والبحرية بارسال منشور الى شركات الملاحة والقنصليات الاجنبية فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٠ توضح فيه أن منطقة المياه السلطية الواقعة غرب الخط الموصل ما بين « رأس محمد » و «رأس نصرانى» منطقة ممنوعة لا يجوز الملاحة فيها .

⑧ الاجراءات التى اتبعت بشأن الملاحة فى الخليج :

أ ـ اذا حاولت سفينة حربية اسرائيلية أن تمر بالمياه الاقليمية بما فى ذلك مدخل الخليج اطلق عليها النار اولا بقصد منعها من المرور ، فاذا استمرت فى محاولتها وجهت اليها النار مباشرة .

ب ـ اذا حاولت سفينة تجارية تابعة لاسرائيل المرور بالمياه الاقليمية بما فى ذلك مدخل خليج العقبة ، احتجزت واحيل أمرها الى مجلس الغنائم .

ج ـ بالنسبة للسفن العربية والتجارية المحايدة ، يحق للسفن الحربية «المصرية» ومحطات الاشارة بقبر سؤالها عن اسمها وجنسيتها ووجهتها ، على الا يعوق هذا الحق ، المرور البرىء بمدخل الخليج .

⑨ حادث السفينة البريطانية « امباير روتش » وموافقة الحكومة الانجليزية على حق « مصر » فى تفتيش السفن التى تعبر خليج العقبة :

وقد حدث فى شهر يوليو ١٩٥١ ، ان خالفت السفينة الانجليزية «امبايرروتش» (Empire Roach) التعليمات الخاصة بالمرور ، فأوقفتها السلطات البحرية وحجزتها ٢٤ ساعة ووضعت حرسا عسكريا على ظهرها ، وقد احتجت السفارة البريطانية على هذا الاجراء فى ١١ يوليو ١٩٥١ .

⑩ وفى ٢٦ يوليو ١٩٥١ ، قدم السفير البريطانى بالقاهرة مذكرة الى وزير الخارجية المصرية موضحا فيها استعداد حكومة المملكة المتحدة بتسليم السلطات الجمركية المصرية فى السويس «الادبية» بالقبول باجراء التفتيش على السفن غير الحربية التى تبحر الى ميناء العقبة على ان تقوم السلطات الجمركية باخطار السلطات البحرية فى جزيرة « تيران » حتى لا تقوم بزيارة هذه السفن وتفتيشها مرة أخرى .

د. محمود فوزى

داج همرشولد

www.ethraadl.com
ثراء المعارف الرقمية